اذ العبرة في العقوبات بحالها وبقتل ذو امان بمسلم وذمي
امان وان اختلفا دينا كيهودي ونصراني او اسلم القاتل
ولو قبل موت المجروح لتكافئهما حال الجناية ويتضح في هذه
المسئلة امام مطلب وارث فلا يتوقف الى الوارث حتى
من تسليط الكافر على المسلم ويقتل مرتد بغير حربي لما
مر وبغيره هنا بذمي ومرتد ومن به رقية ولا يقتل حر بعبده ولو مبعضا
لعدم المكافاة ولا بعضو عبده وان قاله حرية كما لو كان
نصفه حرا ونصفه قن القاتل حر الخ لا يقتل بحر الحرية حر
وبحر الرق حر الرق لان الظهر يتبعض حكما بل يقتل حينئذ
بجميعه ويلزم قن حر حرية بحر رق وهو مبعض ويقتل رقيق
ولو مبعضا حر وام ولد بزوجها وان عفى القاتل ولو
قبل موت المجني كما في بحثه ما ذكر خلافا في الملوكية كما في
الخانية لا مكاتب بعضه الذي ليس اصله كما لا يقتل الحر
برقيقه وهذا من زيادتي فان كلا منهما وقيته اصله الاصح
في الاول وفي الثاني الاصح في الروضة كأصلها المنتقية انه لا يقتل به في الاول
في شرحه المعتمد والشرح الصغير انه يقتل به وقد يؤيد
الاول بما يأتي في فان الفضيلة لا خبر الفضيلة ولا فوديان
رقيق مسلم وحر كافر عامدا قتلا الاول للثاني او عكسه لان
المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقيق ولا العكس فضيلة كل
منهما لقهقرته وتحيره كما مر من تغيير صفته في الاخير
ويقتل فرع بأصله كغيره لا اصل بفرعه لما مر في الحدود
امية فرع الكافر والبقية في المنتقى والابن والابوان لا يرثان
الام ولا ان وان علا من قتل الاب او الام والجد
لان الوالد كان سببا في وجود الولد فلا يكون الى اسبب
في عدمه وهل يقتل بولاده الخبر بلعان وهما في سن
المعتدة قولان اقتضاء اعن المتولي قال الاذرعي والاصح انه

يقتل

يقتل به ما دام مصرا على الذي قلت وهو مقتضى كلام
المتولي في موانع النكاح ووقع في نسخ الروضة الشهيرة ما يقتضي
تصحيح انه لا يقتل به فاعترضه الزركشي وغيره فمن وانصفه
الى تعليل الشيخين له عن المتولي ولا اصل له اي لاجل فرعة
كان قتل رقيقه او زوجته او عتيقه او امه لانه اذا قتل
بجنايته على فرعه فلان لا يقتل بجنايته على من له في قتله
حق ولي اولى ولو ندعيا عجمعا لو قتله احدهما فان الحق به
فلا قود عليه لما مر ولا فعليه القود ان الحق بالاخر او ثالث
وان انتفت عجارة الاصل عدمه في الثالث فان الحق
بهما او لم يلحق باحد فلا قود كما لا لان احدهما ابوه وقد
اشتبه الامر ولو قتل احد اخوين شقيقين حائرين الاب
بالاخر الام معا وكذا ان قتلا مرتبا ولا زوجيه بين الاب والام
والمعية والترتيب بزهوق الروح فلكل منهما قود على الاخر
لانه قتل مورثه وقد مر في معية محققة او محتملة تفرعه وفي غيرها
يسبق للقتل وهذه من زيادتي نعم ان علم سبق دون
عين السابق احتمل ان يقرع وان يتوقف الى البيان وكلامهم
قد يقتضي الثاني فان انتفى احدهما ولو بسادسا مرا اي بغير
قرعة او سبق فلوارث الاخر قتله بناء على ان القاتل يحق
لا يرث او كان زوجة بين الاب والام فللاول فقط القود لانه
اذا سبق قتل الاب لم يرث منه قاتله ويرثه اخوه والام
واذا قتل الام ورثها الاول فينتقل اليه حصتها من القود
ويسقط باقيه ويستحق القود على اخيه ولو سبق قتل الام
سقط القود عن قاتلها واستحق قتل اخيه والتقييد بالشقيقين
والحاجبين من زيادتي فيقتل شريك من امتنع قوده لمعنى
فيه لوجود مقتضى القتل وان كان شريكا لمن ذكر فيتضح من
شريك نفسه بان جرح شخص نفسه وجرحه غيره فمات
منهما ومن شريك حربي في قتل مسلم وشريك اب في قتل الولد

Copyright © University